

رسالة

ضوء الشمعة في عدد الجمعة

للكافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي رحمه الله
المتوفى سنة ٩١١ هـ

حققتها وخرّج أحاديثها وعلّق عليها

عبد السلام بن محمد بن عبد الله العامر

مقدمة

الحمد لله العظيم المنّة، المانح الفضل لأهل السنّة، والصلاة والسلام على رسول الأمّة، المؤيّد بالوحي والعصمة، وعلى آله وصحبه. ومن تبعهم من أهل الحديث والسنّة .. وبعد:

فهذه رسالة لطيفة للحافظ السيوطي رحمه الله. تكلم فيها عن مسألة العدد الذين تنعقد بهم الجمعة^(١). وقد ذكر في المسألة أربعة عشر قولاً^(٢) لعلماء الإسلام ومفتي الأنام. ثم ذكر مستند كل قول منها. وبين ما يحتاج إلى نظر. أو اعتراض من تضعيف أو تصحيح^(٣).

ولم أرَ أحداً استقصى هذه الأقوال مع أدلة كل قول. كما فعل السيوطي. فهذه

(١) قال ابن حجر في "الفتح" (٣٥٣/٢): الجمعة بضم الميم على المشهور، وقد تُسكن. وقرأ بها الأعمش، وحكى الواحدي عن الفراء فتحها، وحكى الزجاج الكسر أيضاً. انتهى.

(٢) والأقوال تزيد على هذا العدد. كما ذكرت في تعليقي على الرسالة.

وإنما اعتمد السيوطي في سرد الأقوال على ما ذكره ابن حجر في "الفتح". إلا أن الحافظ أدخل معها القول بأنها تنعقد بواحد. فعدها خمسة عشر قولاً. والسيوطي لم يعد هذا مع القول لشذوذه. فذكرها أربعة عشر قولاً.

(٣) وقد ذكرت ما رأيته من الأدلة التي فاتت السيوطي. في التعليق.

الرسالة أوسع الرسائل التي تكلمت عن هذه المسألة كما أظن.

ومن نظر في الأدلة لم ير نصاً في المسألة يُركن إليه .

وغايتها أن يكون حديثاً صريحاً لا يصح البتة. أو يكون حديثاً غايته من وقائع الأعيان. فلا يدل على شرطية العدد المذكور. والله أعلم وأحكم.

وهذه الرسالة مطبوعة ضمن كتاب "الحاوي للفتاوي" للسُّيوطي. ولها نُسختان مخطوطتان.

الأولى: ضمن مجموعة رسائل مصوّرة عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية في القاهرة. وليس فيها تاريخ. أو اسم الناسخ. وهي لا بأس بها. ولكن فيها سقط. فإذا قلتُ في "المخطوط" فإياها أعني.

الثانية: مكتوبة بخط مغربي من دار الكتب الوطنية في تونس. وليس فيها تاريخ. أو اسم الناسخ. فلا يُعتمد عليها. مع سوء خطها وعسر قراءتها.

وكتبه : عبد السلام بن محمد بن عبد الله العامر

القصيم بريدة. ٢٣ / ٥ / ١٤٤٢ هـ لِهجرة المُصطفى ﷺ .

amer_8080@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

مسألة: اختلف علماء الإسلام في العدد الذي تنعقد به الجمعة على أربعة عشر قولاً^(٢). بعد إجماعهم على أنه لا بد من عدد، وإن نقل ابن حزم عن بعض العلماء أنها تصحُّ بواحد، وحكاها الدارمي عن القاشاني^(٣).
فقد قال في "شرح المهذب"^(٤): إن القاشاني لا يُعتدُّ به في الإجماع:

(١) بدأت بتحقيقها والتعليق عليها يوم الاثنين ١٣ / ٥ / ١٤٤٢ هـ

(٢) هذه الأقوال ذكرها ابن حجر مُختصرة في "فتح الباري" (٢/٤٢٣) (باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة). وعنه نقلها الشيوطي. لكن زاد عليه نسبة هذه الأقول لمن قالها. وأدلة أصحاب الأقوال. وسأذكر إن شاء الله أقوالاً أخرى في المسألة.

(٣) محمد بن إسحاق أبو بكر. ويُقال له: القاشاني. بالسّين المهملة. نسبة إلى بلدة قاسان. حمل العلم عن داود إلا أنه خالفه في مسائل كثيرة من الأصول والفروع. وكان أولاً داودياً. ثم انتقل إلى مذهب الشافعي. وصار رأساً فيه ومُتقدماً.

الفهرست (١/٣٠٠) لابن النديم، وتبصير المُنتبه (١/٢٦٤) لابن حجر العسقلاني. وطبقات الفقهاء (١/١٧٦) لأبي إسحاق الشيرازي.

والدارمي: هو أبو الفرج محمد بن عبد الواحد البغدادي. توفّي رحمه الله سنة ٤٠٩ هـ

قال النووي في "المجموع" (١/٨١): وهو من كبار أئمتنا العراقيين. انتهى.

(٤) "المجموع شرح المهذب" (٤/٥٠٤) للحافظ شرف الدين النووي رحمه الله.

ووقع فيه (الفاستاني) بالفاء الموحدة. والسّين المهملة. وهو تصحيفٌ.

أحدها: أنها تعتقدُ باثنين أحدهما الإمامُ كالجماعة.

وهو قولُ النَّخعي، والحسنِ بنِ صالح، وداود^(١).

الثاني: ثلاثة. أحدهم الإمام.

قال في "شرح المَهْدَب": حُكي عن الأوزاعي وأبي ثور، وقال غيره: هو

مذهبُ أبي يوسف ومحمد^(٢).

قال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٦/٢٤٣): الجمعة يُشترط لها الجماعة، فلا تصحُّ مع الانفراد، وهذا إجماعٌ لا نعلم فيه خلافاً، إلا ما تقدّم حكايته عن أبي حنيفة، أنه صلّى ركعتين عند تأخيرِ بعضِ الأمراء للجمعة، وقال: أشهدكم أنها جمعةٌ. وحُكي مثله عن القاشاني، والقاشاني ليس ممن يُعتدُّ بقوله بين الفقهاء. انتهى كلامه.

(١) داود بن علي بن خلفٍ الظاهريّ الإمام، البحر، الحافظ، العلامة، أبو سليمان البغدادي، المعروف بالأصبهاني. لأنَّ أمّه أصبهانية. رئيسُ أهلِ الظاهر. مولده سنة ٢٠٠. وتُوفِّي سنة ٢٧٠. سير أعلام النبلاء (٩٧/١٣).

(٢) محمد بنُ الحسن الشيباني. فقيه العراق. صاحبُ أبي حنيفة. ولد بواسطِ سنة ١٣٢. ونشأ بالكوفة. وأخذ عن أبي حنيفة بعضَ الفقه، وتممَ الفقه على القاضي أبي يوسف. وكان مع تبخُّره في الفقه، يُضربُ بذكائه المثل. قال الشافعيُّ: قال محمد بنُ الحسن: أقمْتُ عند مالكٍ ثلاثَ سنين وكسراً، وسمعتُ من لفظه سبعَ مائةٍ حديثٍ. توفِّي إلى رحمة الله سنة ١٨٩، بالري. سير أعلام النبلاء (٥٥٥/٧).

وأبو يوسف: هو المُجتهد العلامة يعقوب بنُ ابراهيم بن حبيب القاضي. صاحبُ أبي حنيفة. ولد في سنة ١١٣. قال ابنُ معين: ما رأيتُ في أصحابِ الرأي أثبتَ في الحديث، ولا أحفظ، ولا أصحَّ

=

وحكاة الرافعي وغيره عن القديم^(١).

الثالث: أربعة أحدهم الإمام.

وبه قال أبو حنيفة، والثوري، والليث، وحكاة ابن المُنذر عن الأوزاعي وأبي ثور، واختاره. وحكاة في "شرح المُهذَّب" عن محمد، وحكاة صاحب "التلخيص" قولاً للشافعي في القديم، وكذا حكاة في "شرح المُهذَّب"، واختاره المُزني، كما حكاة عنه الأذرعِي في "القوت"، وهو اختياري^(٢).

الرابع: سبعة. حكي عن عكرمة^(٣).

رواية من أبي يوسف. قلت: بلغ أبو يوسف من رئاسة العلم ما لا مزيد عليه، وكان الرشيد يُبالغ في إجلاله. توفي سنة ١٨٢ هـ.

سير أعلام النبلاء (٥٣٥ / ٨)

(١) وهو رواية عن الإمام أحمد. كما ذكر ابن قدامة في "المغني" (٢٤٣ / ٢).

قال المرداوي في "الإنصاف" (٢٤ / ٤): وعنه: تنعقد بثلاثة. اختارها الشيخ تقي الدين. [ابن تيمية] وعنه: تنعقد في القرى بثلاثة. وبأربعين في أهل الأمصار. نقلها ابن عقيل. قال في الحاويين: وهو الأصح عندي. انتهى كلامه.

والرافعي: هو عبد الكريم بن محمد القزويني. ستأتي ترجمته إن شاء الله ص (٣٩).

(٢) وهو رواية عن الإمام أحمد. وعنه رواية، أنها تنعقد بخمسة.

حكي هاتين الروايتين المرداوي في "الإنصاف" (٢٤ / ٤).

وعلى هذا مع ما تقدم نقله. فالأقوال في انعقاد العدد أكثر من أربعة عشر قولاً.

(٣) التابعي مولى ابن عباس رضي الله عنه أبو عبد الله من أهل الحفظ والاتقان والفقهاء.

=

الخامس: تسعة. حكي عن ربيعة^(١).

وهذا القول رواية عن الإمام أحمد رحمه الله. وحكاه عن عكرمة. كما سيأتي. أخرج عبد الرزاق كما في "المُحَلَّى" (١٧٣/٣) لابن حزم: عن حماد بن سلمة عن أبي مكين عن عكرمة قال: "إذا كانوا سبعة في سفرٍ فجمّعوا. يحمّد الله ويثنى عليه. ويخطب في الجمعة، والأضحى والفطر".

إسناده حسن.

أبو مكين نوح بن ربيعة.

وثقه أحمد وابن معين وأبو داود. وتكلم فيه البخاري والعقيلي.

قلت: ولم أر هذا الأثر في مُصنّف عبد الرزاق.

قال أحمد كما في "مسائل إسحاق بن منصور" (٤٨١٤/٩): يُقال: أقل ما يكون سبعة نفر. انتهى.

وقال ابن المنذر في "الأوسط" (٣٤٢/٥): رأيت في حكايات الميموني عن أحمد، أنه قال: كان عكرمة يقول: إذا كانوا سبعة جمعوا، قال: ورأيت أنه كأنه يُعجبه. انتهى.

وقال المرداوي في "الإنصاف" (٢٤/٤): وعنه. تنعقد بحضور سبعة. نقلها ابن حامد، وأبو الحسين في رؤوس مسائله. انتهى.

(١) ربيعة بن أبي عبد الرحمن. واسمه فروخ. أبو عبد الرحمن المدني. المعروف بربيعة الرأي. قال

مصعب الزبيري: كان قد أدرك بعض الصحابة والأكابر من التابعين. وكان صاحب فتوى بالمدينة. وعنه أخذ مالك بن أنس. وقال الخطيب: كان فقيهاً عالماً حافظاً للفقهِ والحديث.

وقال مالك: ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة. مات سنة ١٣٦ بالمدينة، وقيل: بالأنبار.

طبقات الحُفَظ (١٢/١) للسيوطي.

السادس: اثنا عشر.

في رواية عن ربيعة. حكاه عنه المُتولِّي في "التتمة"، والمَوردي في "الحاوي"^(١)، وحكاه المَوردي أيضاً عن الزُّهري والأوزاعي ومحمد بن الحسن^(٢).

السابع: ثلاثة عشر. أحدهم الإمام، حُكي عن إسحاق بن راهويه^(٣).

(١) "الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي" (٤٠٩/٢) لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد البصري البغدادي، المشهور بالمَوردي. المُتوفَّى سنة ٤٥٠هـ رحمه الله.

(٢) وبه قال أيضاً الإمام مالك بن أنس. حكاه عنه النووي.

وسياتي إن شاء الله في مُستند من قال بهذا القول. ص (١٦).

(٣) وهذا القول وجه لأصحاب الإمام أحمد. كما حكاه ابن رجب.

وسياتي كلامه إن شاء الله في التعليق على مُستند من قال بانعقادها باثني عشر. ص (١٦).

قلت: ظاهر قول إسحاق هذا. أن أصحاب القول السادس الذي قبله يدخلون الإمام في العدد.

قال المرداوي في "الإنصاف" (٢٤/٤): حيث اشترطنا عدداً من هذه الأعداد. فيعدُّ الإمام منهم على الصَّحيح من المذهب، نصَّ عليه، وجزمَ به في المذهب وغيره. وقدَّمه في الفروع، وابن تميم، والرعايتين، والتلخيص، وغيرهم.

قال في مجمع البحرين، والزركشي: هذا أصحُّ الروايتين، وعنه: يُشترط أن يكون زائداً عن العدد. وهو من المُفردات.

قال في الحاويين: وهل يُشترط كون الإمام من جُملة العدد على كلِّ رواية؟ فيه روايتان: أصحُّهما لا يُشترط. حكاه أبو الحسين في رُؤوس المسائل، وأطلقهما في الفائق. انتهى كلام

=

الثامن: عشرون، رواية ابن حبيب عن مالك.

التاسع: ثلاثون. في رواية عن مالك.

العاشر: أربعون. أحدهم الإمام.

وبه قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وعمر بن عبد العزيز، والشافعي، وأحمد،

وإسحاق، حكاها عنهم في "شرح المهذب".

الحادي عشر: أربعون غير الإمام في أحد القولين للشافعي.

الثاني عشر: خمسون.

وبه قال عمر بن عبد العزيز، وأحمد في إحدى الروايتين عنهما.

الثالث عشر: ثمانون، حكاها المازري^(١).

الرابع عشر: جمع كثيرٌ بغير قيد.

وهذا مذهب مالك، فالمشهور من مذهبه. أنه لا يُشترط عددٌ معينٌ، بل

المرداوي.

(١) أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي. مُصنّف كتاب "المُعلم بفوائد

شرح مُسلم". وكان أحد الأذكياء. والأئمة المُتبحّرين، وكان بصيراً بعلم الحديث. مولده بمدينة

المهدية من إفريقية، وبها مات، في ربيع الأول، سنة ٥٣٦، وله ٨٣ سنة. قال القاضي عياض في

"المدارك": هو آخر المُتكلّمين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه، ورتبة الاجتهاد، ودقة النظر.

سير أعلام النبلاء (١٤ / ٤٨١).

تُشترط جَمَاعَةٌ تَسْكُنُ بِهِمْ قَرْيَةً، وَيَقَعُ بَيْنَهُمُ الْبَيْعُ. وَلَا تَتَعَقَّدُ بِالثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ وَنَحْوِهِمْ.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "شرح البخاري": ولعلَّ هذا المذهبُ أرجحُ المذاهبِ من حيث الدليل^(١).

وأقولُ: هو كذلك؛ لأنَّه لَمْ يَثْبُتْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ تَعْيِينُ عَدَدٍ مَخْصُوصٍ، وَأَنَا أُبَيِّنُ ذَلِكَ.

أَمَّا اشْتِرَاطُ ثَمَانِينَ أَوْ ثَلَاثِينَ^(٢) أَوْ عِشْرِينَ أَوْ تِسْعَةَ أَوْ سَبْعَةَ.

فَلَا مُسْتَدَلُّ لَهُ الْبَتَّةَ.

وَأَمَّا الَّذِي قَالَ بَاثْنِينَ.

فإنَّه رأى العددَ واجباً بالحديث والإجماع، ورأى أنَّه لَمْ يَثْبُتْ دَلِيلٌ فِي اشْتِرَاطِ عَدَدٍ مَخْصُوصٍ، ورأى أَنَّ أَقَلَّ الْعَدَدِ اثْنَانِ. فَقَالَ بِهِ قِيَاساً عَلَى الْجَمَاعَةِ. وَهَذَا فِي الْوَاقِعِ دَلِيلٌ قَوِيٌّ لَا يَنْقُضُهُ إِلَّا نَصٌّ صَرِيحٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَتَعَقَّدُ إِلَّا بِكَذَا، أَوْ بِذِكْرِ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِهِ.

(١) فتح الباري (٢/٤٢٣) للحافظ ابن حجر رحمه الله.

(٢) قال ابن حزم في "المُحَلَّى" (٣/٢٤٩): وَأَمَّا مَنْ حَدَّثَ بِثَلَاثِينَ. فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا خَبيراً مُرْسِلاً مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيِّ - وَهُوَ مَجْهُولٌ - "إِذَا اجْتَمَعَ ثَلَاثُونَ رَجُلًا فَلْيُؤَمِّرُوا رَجُلًا يُصَلِّيَ بِهِمُ الْجُمُعَةَ". انْتَهَى كَلَامُهُ.

وأما الذي قال بثلاثة.

فإنه رأى العدد واجباً في حضور الخطبة كالصلاة، فشرط العدد في المأمومين المستمعين للخطبة. فإنه لا يحسن عد الإمام منهم، وهو الذي يخطب ويعظ^(١).

وأما الذي قال بأربعة.

(١) واحتجوا أيضاً بقوله تعالى في سورة الجمعة الآية ٩ { فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ } قالوا: هذه صيغة جمع، وأقل الجمع ثلاثة.

وبما رواه مسلم في "صحيحه" (٦٧٢) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً "إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم".

وبما أخرجه أبو داود (٥٤٧) والنسائي (٨٤٧) عن أبي الدرداء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان، فعليكم بالجماعة. فإنها يأكل الذئب القاصية". وصححه ابن خزيمة (١٤٨٦) وابن حبان (٢١٠١).

وهذان الحديثان عامان في الصلوات كلها: الجمعة والجماعة.

ولأن الأصل وجوب الجمعة على الجماعة المقيمين، وهؤلاء جماعة تجب عليهم الجمعة. ولا دليل على إسقاطها عنهم أصلاً.

واستدل ابن قدامة في "المعني" (٢/٢٤٤) لهذا القول بالآية فقط. ثم قال: فأما الثلاثة والأربعة فتحكم بالرأي فيما لا مدخل له فيه، فإن التقديرات بأبها التوقيف، فلا مدخل للرأي فيها، ولا معنى لاشتراط كونه جمعاً، ولا للزيادة على الجمع، إذ لا نص في هذا، ولا معنى نص، ولو كان الجمع كافياً فيه، لاكتفي بالاثنين، فإن الجماعة تنعقد بهما. انتهى.

فمُستنده ما أخرجه الدارقطني في "سننه" قال: حدّثنا أبو بكر النيسابوري، ثنا محمد بن يحيى، ثنا محمد بن وهب بن عطية، ثنا بقر بن الوليد، ثنا معاوية بن يحيى، ثنا معاوية بن سعيد التُّجيبى، ثنا الزُّهري، عن أمِّ عبد الله الدَّوسية قالت: قال رسول الله ﷺ: "الجمعة واجبة على كل قرية. وإن لم يكن فيها إلا أربعة"^(١). قال الدارقطني: لا يصحُّ هذا عن الزُّهري.

وقد أخرجه البيهقي في "سننه" من هذا الطريق.

وله طريق ثان:

قال الدارقطني: حدّثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن إسماعيل الأيلي، ثنا

(١) أخرجه الدارقطني في "السنن" (٣١٢/٢) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٥٤/٣) بهذا الإسناد.

معاوية بن سعيد التُّجيبى.

ذكره ابن حبان في "الثقات" (١٦٦/٩). وقال: يروي المقاطيع.

وقال ابن حزم في "المحلّى" (١٣٠/٣): معاوية بن يحيى، ومعاوية بن سعيد: مجهولان. انتهى.

قال البيهقي: وقد قيل عنه عن التُّجيبى عن الحَكَم بن عبد الله الأيلي، عن الزُّهري، كذلك قاله محمد بن المُصنّف عن بقرية. انتهى.

قلت: والحَكَم كذّبه أبو حاتم. كما سيأتي.

ورواية ابن مُصنّف ستأتي عند ابن عديّ والبيهقي وغيرهما قريباً.

قال ابن حجر في "الدراية" (٢١٥/١): وإسناده وإياه جدّاً.

عبيدُ الله بن محمد بن خُنيس الكَلّاعي، ثنا موسى بن محمد بن عطاء، ثنا الوليد بن محمد - هو الموقري - ثنا الزهري، حدّثني أمُّ عبدِ الله الدوسية قالت: قال رسولُ الله ﷺ: "الجمعة واجبةٌ على كلِّ قريةٍ فيها إمامٌ. وإن لم يكونوا إلا أربعة" (١).

قال الدارقطني: الموقري متروك، ولا يصحُّ هذا عن الزهري، كلُّ من رواه عنه متروكٌ.

طريق ثالث.

قال الدارقطني: حدّثنا أبو عبدِ الله الأيليُّ، ثنا يحيى بنُ عثمان، ثنا عمرو بنُ الربيع بن طارق، ثنا مسلمة بنُ علي، عن محمد بن مُطرف، عن الحَكَم بنِ عبدِ

(١) أخرجه الدارقطني في "السنن" (٣١٢/٢) بهذا الإسناد.

والموقري متروكٌ. واتَّفقا على ضعفه.

وقال ابنُ حبان كما في "التهذيب" (١٣١/١١): كان لا يُبالي ما دُفِعَ إليه قرأه. روى عن الزهري أشياءَ موضوعة لم يروها الزهري قطُّ. وكان يرفع المراسيل. ويُسند الموقوف. لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحال. انتهى.

قال ابنُ عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٥٥٠/٢): موسى بنُ محمد بنِ عطاء البلقاوي، وهو كذاب، كذبه أبو زرعة وأبو حاتم وغيرهما، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: متروكٌ. وقال ابنُ حبان: لا تحلُّ الرواية عنه، كان يضع الحديث. وقال ابنُ عدي: كان يسرق الحديث. انتهى كلام ابن عبد الهادي.

الله بن سعد، عن الزهري، عن أمِّ عبد الله الدَّوسية قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: "الجمعة واجبةٌ على أهلِ كلِّ قريةٍ. وإن لم يكونوا إلا ثلاثة رابعهم إمامهم" ^(١).

قال الدارقطني: الزُّهري لا يصحُّ سماعه من الدَّوسية، والحكم متروكٌ.

طريق آخر:

قال ابنُ عديٍّ في "الكامل": أخبرنا ابنُ سلم ^(٢)، ثنا محمد بنُ مُصنِّفٍ، ثنا بقية، ثنا معاوية بنُ يحيى، ثنا معاوية بنُ سعيد التُّجيبى، عن الحكم بن عبد الله، عن الزُّهري، عن أمِّ عبد الله الدَّوسية قالت: قال رسولُ الله ﷺ: "الجمعة واجبة

(١) أخرجه الدارقطني في "السنن" (٣١٧/٢) ومن طريقه ابنُ الجوزي في "التحقيق" (٥٠٠/١) بهذا الإسناد.

قال ابنُ الجوزي في "التحقيق" (٥٠٠/١): قال أحمد: أحاديث الحكم كلها موضوعةٌ. وقال يحيى: ليس بثقة ولا مأمون. وقال أبو حاتم الرازي: هو كذاب. وقال النسائي والدارقطني: متروكٌ. وقال ابنُ حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات. وأما مسلمة بنُ عليٍّ. فقال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي والدارقطني: متروكٌ. انتهى كلامه.

(٢) وقع في مطبوع "الحاوي للفتاوي" (٦٧/١) ابنُ مسلم. بزيادة ميمٍ. والصواب ما أثبتته. وهو الموافق للمخطوط.

وهو عبدُ الله بنُ محمد بنِ سلم. روى ابنُ عدي عنه عن ابنِ مصنِّفٍ في مواضع. تارةً سمَّاه هكذا. وتارةً يقول: حدَّثنا ابنُ سلم.

على كل قرية فيها إمام. وإن لم يكونوا إلا أربعة. حتى ذكر النبي ﷺ ثلاثة" (١).
أخرجه البيهقي من هذا الطريق. وقال: الحكم بن عبد الله متروك، ومعاوية بن
يحيى ضعيف، ولا يصح هذا عن الزهري.

قلت: قد حصل من اجتماع هذه الطرق نوع قوة للحديث، فإن الطرق يشد
بعضها بعضاً. خصوصاً إذا لم يكن في السند متهم (٢).

ويزيدها قوة ما أخرجه الدارقطني قال: حدثنا علي بن محمد بن عتبة
الشيبياني، ثنا إبراهيم بن إسحاق بن أبي العنبر، ثنا إسحاق بن منصور، ثنا هريم،

(١) أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤٨٢/٢) وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٥٣٠/٦) وابن أبي
عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٤٠١) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٥٥/٣) من طريق
محمد بن مصفى به.

وفيه الحكم بن عبد الله.

وقد سرد ابن عدي له عدة أحاديث. ثم قال: كلُّها موضوعة. وما هو منها معروف بالمتن فهو
باطل بهذا الإسناد. وما أملت للحكم عن القاسم بن محمد والزهري وغيرهم. فكلُّها ممَّا لا
يُتابعه الثقات عليه. وضعفه بين علي حديثه. انتهى.

وفيه أيضاً معاوية بن سعيد. وهو مجهول. كما تقدّم.

(٢) هذا تساهل من السيوطي رحمه الله.

فالحكم والوليد الموقري متهمان. كما نقلت كلام أهل العلم فيهما.
ومعاوية بن سعيد التجيبي مجهول، وكأنه أخذه من الحكم. والله أعلم.

عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن النبي ﷺ قال: "الجمعة واجبة في جماعة إلا على أربعة: عبد مملوك، أو صبي، أو مريض، أو امرأة"^(١).

وجه الدلالة منه أنه أطلق الجماعة. فشمّل كل ما يُسمّى جماعة، وذلك صادق بثلاثة غير الإمام.

وأما الذي قال باثني عشر:

فمُستنده ما أخرجه البخاري ومسلم عن جابر: "أن النبي ﷺ كان يخطبُ

(١) أخرجه الدارقطني في "السنن" (٣/٢). وكذا أبو داود في "سننه" (١٠٦٧) والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٢/٣) والحاكم في "المستدرک" (١٠١٣) والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٢١/٨) وفي "الأوسط" (٥٦٧٩) والضياء في "المختارة" (١٢١) من طريق إسحاق بن منصور به.

وزاد الحاكم في إسناده أبا موسى الأشعري.

قال البيهقي: ليس بمحفوظ.

وقال البيهقي في "المعرفة" (١٧٢١): هذا هو المحفوظ مُرسل، وهو مرسلٌ جيدٌ انتهى.

قال أبو داود: طارق بن شهابٍ قد رأى النبي ﷺ. ولم يسمع منه شيئاً. انتهى.

قال النووي في "الخلاصة" (٧٥٧/٢): وإسناده على شرط الشيخين. وهذا الذي قاله أبو داود لا يقدح في صحّة الحديث، لأنّه إن ثبت عدم سماعه يكون مرسلٌ صحابيٌّ. وهو حُجّةٌ انتهى.

وصحّحه الحافظ ابن رجب الحنبلي في "فتح الباري" (٦١/٨)

قائماً يوم الجمعة فجاءت غير من الشام فانفتل الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً^(١).

وجه الدلالة منه أن العدد المعتبر في الابتداء يُعتبر في الدوام، فلمّا لم تبطل الجمعة بانفضاض الزائد على اثني عشر دلّ على أن هذا العدد كافٍ^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٨٩٤، ١٩٥٣، ١٩٥٨، ٤٦١٦) ومسلم (٨٦٣) والترمذي (٣٣١١) والنسائي في "الكبرى" (١١٥٢٩) من طُرق عن حُصين بن عبد الرحمن عن أبي سفيان وسالم بن أبي الجعد عن جابر به. وهذا لفظ مُسلم.

وزاد "إلا اثنا عشر رجلاً، فيهم أبو بكر وعمر". وفي رواية له "أنا فيهم".

وللبخاري "بينما نحن نُصليّ مع النبي ﷺ إذ أقبلت". بَوَّب عليه البخاري (باب: إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة، فصلاة الإمام ومن بقي جائزة).

قال ابن حجر في "الفتح" (٤٢٣/٢): **قوله (نُصليّ)** أي تنتظر الصلاة. **وقوله (في الصلاة)** أي في الخطبة مثلاً. وهو من تسمية الشيء بما قاربه. فبهذا يُجمع بين الروایتين. ويُؤيِّده استدلالُ ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة. كما أخرجه ابن ماجه بإسنادٍ صحيح. وكذا استدللّ به كعب بن عُجرة في صحيح مُسلم. انتهى.

فائدة: قال ابن حجر في "الفتح" (٤٢٤/٢): اتَّفقت الروايات كلها على "اثني عشر رجلاً" إلا ما رواه عليُّ بن عاصم عن حُصين بالإسناد المذكور فقال: "إلا أربعين رجلاً". أخرجه الدارقطني. وقال: تفرّد به عليُّ بن عاصم. وهو ضعيفُ الحفظ. وخالفه أصحابُ حُصين كلهم. انتهى.

(٢) قال النووي في "شرح مسلم" (١٥١/٦) في شرح حديث جابر: وفيه دليلٌ لمالك وغيره ممّن قال: تنعقد الجمعة باثني عشر رجلاً. وأجاب أصحابُ الشافعيّ وغيرهم ممّن يشترط أربعين بأنّه

=

محمولاً على أنهم رجعوا، أو رجع منهم تمام أربعين. فأتهم بهم الجمعة. اهـ النووي.
قال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (٣١٥ / ٨): من قال إن الجمعة تنعقد باثني عشر رجلاً أو بدونهم، فلا إشكال عنده في معنى حديث جابر؛ فإنه يحملُه على أن النبي ﷺ صَلَّى الجمعة بمن بقي معه، وصحَّت جمعهم.

ومن قال: لا تصحُّ الجمعة بدون أربعين، فإنه يُشكِّلُ عليه حديث جابر.
وقد أجاب بعضهم: بأن الصحيح أنهم انفضوا وهو في الخطبة. قال: فيحتمل أنهم رجعوا قبل الصلاة، أو رجع من تمَّ به الأربعون، فجمع بهم. وبذلك يُجمع بين رواية علي بن عاصم وسائر الروايات.

وهذا الذي قاله بعيدٌ، ورواية علي بن عاصم غلطٌ محضٌ، لا يلتفت إليها. [انظر التعليق السابق]
وسلك طائفةً مسلكاً آخر، وظاهر كلام البخاري هاهنا وتبويه يدلُّ عليه، وهو: أن انفضاضهم عن النبي ﷺ كان في نفس الصلاة، وكان قد افتتح بهم الجمعة بالعدد المُعتبر، ثم تفرَّقوا في أثناء الصلاة، فأتهم بهم صلاة الجمعة؛ فإن الاستدانة يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في الابتداء. وهذا قول جماعة من العلماء، منهم: أبو حنيفة وأصحابه والثوري ومالك والشافعي - في القديم - وإسحاق، وهو وجه لأصحابنا.

وعلى هذا؛ فمنهم من اعتبر أن يبقى معه واحدٌ فأكثر؛ لأن أصل الجماعة تنعقد بذلك، ومنهم من شرط أن يبقى معه اثنان، وهو قول الثوري وابن المبارك، وحكي قولاً للشافعي.
وقال إسحاق: إن بقي معه اثنا عشر رجلاً جمع بهم وإلا فلا؛ لظاهر حديث جابر. وهو وجه لأصحابنا.

ولأصحابنا وجهٌ آخر: يُتمُّها الإمامُ الجمعة، ولو بقي وحده. وهذا بعيدٌ جداً.
وفرق مالك بين أن يكون انفضاضهم قبل تمام ركعة فلا تصحُّ جمعهم. ويُصلُّون ظهراً، وبين أن يكون بعد تمام ركعة فيتمونها جمعة. ووافقهُ المُرزي، وهو وجه لأصحابنا.

قلت: هو دالٌّ على صحَّتها باثني عشر بلا شبهة، وأمَّا اشتراط اثني عشرة أنَّها لا تصحُّ بدون هذا العددِ فليس فيه دلالةٌ على ذلك، فإنَّ هذه واقعةٌ عينٌ أكثر ما فيها أنَّهم انفضُّوا وبقي اثنا عشر رجلاً. وتمَّت بهم الجمعة، وليس فيها أنَّه لو

وقال أبو حنيفة: إن انفضوا قبل أن يسجد في الأولى فلا جمعة لهم، وإن كان قد سجد فيها سجدةً أتوها جمعةً. وقال صاحبه: بل يُتمونها جمعةً بكلِّ حال، ولو انفضوا عقب تكبيرة الإحرام. ومذهب الشافعيِّ - في الجديد - وأحمد والحسن بن زياد: أنه لا جمعة لهم، حتَّى يكمل العدد في مجموع الصلاة. قال أبو بكر عبد العزيز بن جعفر: لم يختلف قول أحمد في ذلك. وقد وجدتُ جواباً آخر عن حديث جابر.

وهو: أن النبيَّ ﷺ كان قد صلَّى بأصحابه الجمعة، ثمَّ خطبهم فانفضوا عنه في خطبته بعد صلاة الجمعة، ثمَّ إنَّ النبيَّ ﷺ بعد ذلك قدَّم خطبة الجمعة على صلاتها. فخرج أبو داود في "مراسيله" بإسناده عن مقاتل بن حيان، قال: "كان رسولُ الله ﷺ يُصلِّي الجمعة قبل الخطبة مثل العيد، حتَّى إذا كان يوم الجمعة. والنبيُّ ﷺ يخطب، وقد صلَّى الجمعة، فدخل رجلٌ، فقال: إنَّ دحية بن خليفة قد قدم بتجارته - وكان دحية إذا قدم تلقاه أهله بالدفاف -، فخرج الناس، لم يظنوا إلا أنه ليس في ترك الخطبة شيء، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَمَزًا} [الجمعة: ١١]، فقدَّم النبيُّ ﷺ الخطبة يوم الجمعة، وأخَّر الصلاة". وهذا الجواب أحسن ممَّا قبله.

ومن ظنَّ بالصحابة أنهم تركوا صلاة الجمعة خلف النبيِّ ﷺ بعد دخولهم معه فيها، ثمَّ خرجوا من المسجد حتَّى لم يبق معه إلا اثنا عشر رجلاً، فقد أساء بهم الظنَّ، ولم يقع ذلك بحمد الله تعالى. انتهى كلامه رحمه الله.

بقي أقل من هذا العدد لم تتم بهم.

فإن قلت: فكيف أخذت من الأحاديث السابقة اشتراط أربعة؟.

قلت: لأن قوله (وإن لم يكونوا إلا أربعة) بيان لأقل عدد تجزئ به الجمعة، لأن ذلك شأن (إن). و (لو) الوصليتين. كما تقرّر في العربية. أنّها يُذكر بعدها مُنتهى الأحوال وأندرها، تقول: أحسن إلى زيد وإن أساء، وأعط السائل ولو جاء على فرس، فهاتان الحالتان مُنتهى غاية المُحسن إليه والمُعطي.

ومنه قوله تعالى: {كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين}. [النساء: ١٣٥] فليس بعد مرتبة النفس والوالدية والأقربيّة مرتبة تُذكر، وكذلك قوله ﷺ: "وإن لم يكونوا إلا أربعة". بيان لِمُنتهى مراتب العدد المُجزئ، ولو كان أقل منه مُجزئاً لذكره.

ويُرشد إلى ذلك التعبير بالغاية في قوله في الحديث الآخر، "حتى ذكر النبي ﷺ ثلاثة"، فإن هذا يدل على أنه ﷺ تنزل إلى مراتب الأعداد حتى انتهت غايته إلى ذكر الثلاثة.

فإن قلت: فعلى هذا يُشترط ثلاثة لا أربعة.

قلت: المراد ثلاثة غير الإمام؛ لقوله في الحديث الآخر: "وإن لم يكونوا إلا ثلاثة رابعهم إمامهم".

فإن قلت: مُسلمٌ دلالة الحديث على ما ذكرت. غير أنّه لم يثبت ثبوت الأحاديث

المُحتَجُّ بها. فإنه ضعيفٌ من جميع طرقه، وإنما يُحتَجُّ بما بلغ مرتبة الصِّحة أو الحسن.

قلتُ: كذلك قولهم بالأربعين، حديثه ضعيفٌ. ليس له طريقٌ صحيحٌ ولا حسنٌ.

قال النوويُّ في "شرح المُهذَّب": احتجَّ أصحابنا لاشتراط الأربعين بما أخرجه الدارقطنيُّ والبيهقيُّ عن جابر قال: "مضتِ السُّنة أن في كلِّ ثلاثة إماماً، وفي كلِّ أربعين فما فوق ذلك جماعة وفطرٌ وأضحى، وذلك أنهم جماعة" (١). قال: لكنَّه حديثٌ ضعيفٌ ضعَّفه الحُفَّاظ، وقال البيهقيُّ: هو حديثٌ لا يصحُّ الاحتجاجُ به.

قال النوويُّ: واحتجُّوا أيضاً بأحاديثٍ بمعناه. لكنَّها ضعيفةٌ.

(١) أخرجه الدارقطنيُّ في "السنن" (٣٠٦/٢) والبيهقيُّ في "السنن الكبرى" (٢٥٢/٣) وابن الجوزي في "التحقيق" (٥٠٠/١) وابن حبان في "المجروحين" (١٣٨/٢) من طريق إسحاق بن خالد البالسي، ثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي، ثنا خُصيف، عن عطاء، عن جابر. قال البيهقيُّ: تفرد به عبدُ العزيز القرشي، وهو ضعيفٌ. قال ابن حجر في "التلخيص" (١٣٧/٢): وعبدُ العزيز قال أحمد: اضربْ على حديثه فإنها كذبٌ. أو موضوعةٌ، وقال النسائيُّ: ليس بثقة. وقال الدارقطنيُّ: منكرٌ الحديث. وقال ابنُ حبان: لا يجوزُ أن يُحتَجَّ به. وقال البيهقيُّ: هذا الحديثُ لا يُحتَجُّ بمثله. انتهى.

قال: وأقرب ما يُحتجُّ به ما احتجَّ به البيهقي والأصحابُ عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال: "أول من جمَّع بنا في المدينة أسعد^(١) بن زُرارة قبل مقدم النبي ﷺ المدينة في نقيع الخَصَمَات، قلتُ: كم كنتم؟ قال: أربعين رجلاً"^(٢). حديثٌ حسنٌ. رواه أبو داود، والبيهقي، وغيرهما بأسانيدٍ صحيحةٍ.

- (١) وقع في "الحاوي" (٦٨/١) "سعد". وكذا في الموضوع الآتي. وهو خطأ. والصواب "أسعد".
- أما في المخطوطة فقد سقط هذا الحديث فلا يوجد أصلاً. والموضع الثاني فيه (سعد).
- (٢) أخرجه أبو داود (١٠٦٩) وابن ماجه (١٠٨٢) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/١٧٧) وفي "المعرفة" (١٧١٢) والفاكهي في "أخبار مكة" (٢٤٦٩) وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٨٧٠) والطبراني في "المعجم الكبير" (٩١/١٩) وابن المنذر في "الأوسط" (١٧٠٤) وأحمد بن علي المروزي في "الجمعة وفضلها" (١) من طرق عن محمد بن إسحاق حدَّثني محمد بن أبي أُمّامة بن سهل بن حنيفٍ عن أبيه حدَّثني عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه. ولفظه عندهم "في هزم النبيت من حرّة بني بياضة. في نقيع يُقال له. نقيع الخَصَمَات".
- وصحَّحه ابن خزيمة (١٧٢٤) وابن حبان (٧٠١٣) والحاكم (٩٨٩).
- وقال ابن حجر في "التلخيص" (٥٦/٢): إسناده حسنٌ.
- وروى عبد الرزاق في "المصنف" (٥١٤٤) عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال: "جمع أهل المدينة قبل أن يقدم رسول الله ﷺ. وقبل أن تنزل الجمعة... وفيه" فاجتمعوا إلى أسعد بن زُرارة فصلّى بهم يومئذٍ. وذكرهم فسمّوه الجمعة، حتى اجتمعوا إليه، فذبح أسعدُ بن زُرارة لهم شاة فتغدوا وتعشوا من شاة واحدة، وذلك لقلّتهم، فأنزل الله في ذلك بعد ذلك: {إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة.. الآية}.

قال البيهقي وغيره: وهو حديثٌ صحيحٌ، قال أصحابنا: وجه الدلالة أن يُقال: أجمعت الأمة على اشتراط العدد، والأصل الظهر، فلا تصح الجمعة إلا بعدد ثبت فيه التوقيف، وقد ثبت جوازها بأربعين فلا يجوز بأقل منه إلا بدليل

وسنده صحيح إلا أنه مُرسل.

قال ابن رجب في "الفتح" (٦٩/٨): وقع في كلام الإمام أحمد: أن هذه هي الجمعة التي جمعتها مصعب بن عمير، وهي التي ذكرها كعب بن مالك في حديثه، أنهم كانوا أربعين رجلاً. وفي هذا نظر.

ويُحتمل أن يكون هذا الاجتماع من الأنصار كان باجتهادهم قبل قدوم مصعب إليهم، ثم لما قدم مصعب عليهم جمع بهم بأمر النبي ﷺ. وكان الإسلام حينئذ قد ظهر وفشا، وكان يمكن إقامة شعار الإسلام في المدينة، وأما اجتماع الأنصار قبل ذلك، فكان في بيت أسعد بن زرارة قبل ظهور الإسلام بالمدينة وفشوّه، وكان باجتهاد منهم، لا بأمر النبي ﷺ. والله سبحانه وتعالى أعلم. انتهى كلامه.

قال في "عود المعبود" (٢٨١/٣): قوله (في هزم) بفتح الهاء. وسكون الزاء. المطمئن من الأرض. (البيت) بفتح النون. وكسر الباء الموحدة. وسكون الياء التحتية. وبعدها تاء فوقية هو أبو حنيفة باليمن اسمه عمرو بن مالك. كذا في القاموس (من حرّة) بفتح الحاء المهملة. وتشديد الراء. هي الأرض ذات الحجارة السود. قال العينى: هي قرية على ميل من المدينة (بني بياضة) هي بطن من الأنصار. (في نقيع) بالنون ثم القاف. ثم الياء التحتية بعدها عين مهملة. قال ابن الأثير: هو موضع قريب من المدينة. كان يستنقع فيه الماء. أي يجتمع. (الحضّات) بفتح الحاء. وكسر الضاد المعجمتين. موضع بنواحي المدينة. كذا في النهاية. انتهى بتجوز.

صريح، وثبت أن النبي ﷺ قال: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي" ^(١). ولم تثبت صلاته لها بأقل من أربعين. انتهى ^(٢).

وأقول: لا دلالة في حديث كعب على اشتراط الأربعين، لأن هذه واقعة عين، وذلك أن الجمعة فرضت على النبي ﷺ وهو بمكة قبل الهجرة، فلم يتمكن من إقامتها هناك من أجل الكفار، فلما هاجر من هاجر من أصحابه إلى المدينة كتب إليهم يأمرهم أن يجمعوا فجمعوا، واتفق أن عدتهم إذ ذاك كانت أربعين، وليس فيه ما يدل على أن من دون الأربعين لا تنعقد بهم الجمعة.

وقد تقرر في الأصول أن وقائع الأعيان لا يحتج بها على العموم. وقولهم: لم يثبت أنه صلى الجمعة بأقل من أربعين. يرده حديث الانفضاض السابق. فإنه أتمها باثني عشر، فدل ذلك على أن تعيين الأربعين لا يشترط. وما أخرجه الطبراني عن أبي مسعود الأنصاري قال: "أول من قدم من المهاجرين المدينة مُصعبُ بنِ عمير، وهو أول من جمع بها يوم الجمعة. جمعهم قبل أن يقدم رسول الله ﷺ. وهم اثنا عشر رجلاً" ^(٣).

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٢) من كتاب "المجموع شرح المهذب" (٥٠٤/٤) للنووي.

(٣) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٦٧/١٧) وفي "الأوسط" (٦٢٩٤) وابن أبي عاصم في "الأوائل" (٤٧) من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن

الحارث عن أبي مسعود عتبة بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه.

وليس عندهم جميعاً قوله "وهم اثنا عشر رجلاً".

والسيوطي تبع ابن حجر.

فقد ذكره في "التلخيص" (١٣٩/٢) وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط. وذكر هذه الزيادة.

ثم قال ابن حجر: وفي إسناده صالح بن أبي الأخضر. وهو ضعيف. انتهى.

قلت: ولا أدري لعلها سقطت من مطبوع الأوسط والكبير. أو وهم من ابن حجر؟!

وهي موجودة في مرسَل الزهري. كما سأذكره إن شاء الله.

وقد حوّل صالح بن أبي الأخضر.

فأخرجه أبو داود في "المراسيل" (٥٣) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٩/٣)

حدّثنا النفيلي: قرأت على معقل بن عبيد الله عن الزهري، "أن مصعب بن عمير حين بعثه رسول

الله ﷺ إلى المدينة جمّع بهم. وهم اثنا عشر رجلاً".

وأخرجه أبو بكر النجاد كما في "تفسير القرطبي" (١١١/١٨) من طريق المعافي بن عمران

حدّثنا معقل بن عبيد الله عن الزهري بسنده إلى مصعب بن عمير: "أن النبي ﷺ بعثه إلى المدينة،

وأنه نزل في دار سعد بن معاذ، فجمّع بهم. وهم اثنا عشر رجلاً ذبح لهم يومئذ شاة".

وهذا مرسل. وهو أصح من الموصول.

معقل بن عبيد الله. روى له مسلم.

وقال أحمد والنسائي: صالح.

وقد تابعه يونس بن يزيد الأيلي. عند البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٤/٢)، ومعمّر عند عبد

الرزاق في "المصنف" (٥١٤٦، ٥١٤٩) وابن جريج ومحمد بن عبد الله عند ابن سعد في

"الطبقات" (١١٨/٣) كلهم عن الزهري مرسلًا.

ولفظ معمّر "بعث رسول الله ﷺ مصعب بن عمير إلى أهل المدينة ليقرئهم القرآن. فاستأذن

=

قال الحافظ ابن حجر: ويُجمع بينه وبين حديث كعب. بأنَّ أسعدَ كان أميراً، وكان مصعبُ إماماً.

وأغربُ من ذلك قولُ البيهقي: باب ما يُستدلُّ به على أنَّ عددَ الأربعين له تأثيرٌ فيما يُقصدُ منه الجماعة. ثمَّ أوردَ فيه حديثَ ابنِ مسعودٍ قال: "جَمَعَنَا رسولُ الله

رسولُ الله ﷺ أن يُجمَع بهم. فأذنَ له رسولُ الله ﷺ. وليس يومئذٍ بأمرٍ. ولكنه انطلق يُعلِّمُ أهلَ المدينة. قال معمر: فكان الزُّهري يقول: حيث ما كان أميرٌ فإنه يعِظُ أصحابه يومَ الجمعة. ويُصلي بهم ركعتين".

وله شاهدٌ من حديثِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما. نحوه. ولم يذكر العدد. أخرجه الدارقطني كما في "التلخيص: (١٣٩/٢) لابن حجر. من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن مالك عن الزُّهري عن عبيد الله بن عبد الله عنه.

ولم يذكر الحافظُ في أيِّ كُتب الدارقطني. ولم أره في سننه.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في "فتح الباري" (١٤٤/٦): وذكرَ عبدُ الرزاق [٥١٤٥] عن ابن جريج، قال: قلتُ لعطاء: من أول من جمع؟ قال: رجلٌ من بني عبد الدار - زعموا -، قلتُ: أفبأمرِ النبي ﷺ؟ قال: فمه. وخَرَّجه الأثرم من رواية ابنِ عُيينة عن ابنِ جريج، وعنده قال: نعم، فمه. قال ابنِ عُيينة: سمعتُ من يقول: هو مصعب بنُ عمير. وكذلك نصَّ الإمام أحمد في رواية أبي طالب على أنَّ النبي ﷺ هو أمرَ مصعب بنِ عمير أن يُجمَع بهم بالمدينة. ونصَّ أحمدُ أيضاً على أنَّ أولَ جُمعةٍ جُمِّعت في الإسلام هي الجمعةُ التي جُمِّعت بالمدينة مع مصعب بنِ عمير. وقد تقدّم مثله عن عطاء والأوزاعي. فتبيّن بهذا أنَّ النبي ﷺ أمرَ بإقامة الجمعة بالمدينة، ولم يُقمها بمكة. انتهى كلام ابن رجب.

وكنْتُ آخِرَ مَنْ أَتَاهُ. ونحنُ أربعون رجلاً. فقال: إِنَّكُمْ مُصِيبُونَ وَمَنْصُورُونَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومفتوحٌ لكم، فَمَنْ أدرك ذلك فليتقِ اللهَ وليأْمُرْ بالمعروفِ، ولينْهَ عن المُنكرِ، وليصلِ الرحمَ" (١).

فاستدلّاه بهذا في غاية العَجَبِ؛ لأنَّ هذه واقعةٌ قصدَ فيها النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَجْمَعَ أصحابه ليُبشِّرهم، فَاتَّفَقَ أَنْ اجتمعَ له منهم هذا العددُ. فهل يُظنُّ أَنَّهُ لو حضرَ أَقلَّ منهم لم يفعلْ ما دَعَاهم لأجله؟.

وإيرادُ البيهقيِّ لهذا الحديثِ أقوى دليلٌ على أَنَّهُ لم يَجِدْ من الأحاديثِ ما يدلُّ للمسألةِ صريحاً.

وقد رَوَى الطبرانيُّ في "الأوسط" من حديثِ أَنَسٍ مرفوعاً: "إِذَا راحَ مَنْ سَبْعُونَ رجلاً إلى الجمعةِ كانوا كسَبْعينِ موسى الذين وفَدُوا إلى ربِّهم، أو

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" (٣٦٩٤) والترمذي (٢٢٥٧) والنسائي في "الكبرى" (٩٨٢٨) والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٠/٣) والطيالسي في "مسنده" (٣٣٧) وابن أبي شيبة في "مسنده" (٣٢٦) والخراطي في "مكارم الأخلاق" (٢٥٠) من طُرق عن سماك بن حربٍ عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعودٍ عن أبيه.

وصحَّحه ابن حبان (٤٨٠٤) والحاكم (٧٣٨٤)

وقال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ.

قلت: وهو كما قالوا إلا أَنَّهُ اختُلِفَ في سماعِ عبد الرحمن من أبيه ابن مسعود.

قال ابن حجر في "التقريب": وقد سمعَ من أبيه، لكن شيئاً يسيراً. انتهى.

أفضل" (١).

ولم يستدلَّ أحدٌ بهذا الحديث على اشتراطِ سَبْعِينَ في الجمعة. مع أنه أوجه من كثيرٍ ممَّا استدلُّوا به على غيره من العدد.

وقال الغزاليُّ (٢) في "البيسط": في الاستدلالِ على اعتبار الأربعين: مُستندُ الشافعي في هذا العددِ أنَّ الأصلَ في الظُّهر الإِتِّمَامُ إِلَّا بِشَرَايِطٍ، والعدد

(١) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٨٠٢) حدَّثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال: ثنا أحمد بن بكر

البالسي قال: نا خالد بن يزيد القسري، عن وائل بن داود عن الحسن بن أنس بن مالك.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن وائل بن داود إلا خالد بن يزيد القسري، تفرد به أحمد بن بكر البالسي. انتهى.

قال الهيثمي في "المجمع" (١٧٦/٢): رواه الطبراني في "الأوسط". وفيه أحمد بن بكر البالسي. قال الأزدي: كان يضع الحديث. انتهى.

قلت: وخالد القسري. ساق له ابن عدي أحاديث. ثم قال: أحاديثه كلها لا يتابع عليها لا إسناداً ولا متناً، ولم أر لهم فيه قولاً، بل غفلوا عنه. وهو عندي ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه.

ذكره الذهبي في "ميزان الاعتدال" (١/٦٤٧).

(٢) محمد بن محمد بن محمد الإمام حُجَّجَةُ الإسلام زين الدين أبو حامد الطوسي. ولد بطوس سنة

٤٥٠ أخذ عن إمام الحرمين. ولازمه حتى صار أنظر أهل زمانه. وجلس للإقراء في حياة إمامه.

وصنّف. تُوفي في جمادى الآخرة سنة ٥٠٥. ومن تصانيفه البسيط. وهو كالمختصر للنهاية.

والوسيط ملخص. طبقات الشافعية (١/٢٩٣) لابن قاضي شعبة

بالإجماع شرطاً، وللشريع اعتناءً بكثرة الجمع، ولذلك لا تتعقد جمعان في بلدة. ولا بُدَّ من مُستندِ التقدير، وأقلُّ ما يحصلُ به الاقتداء غيرُ كافٍ. فيكفي أدنى مُستند. وقد روي عن جابر بن عبد الله، أنه قال: "مضت السنة أن في كلِّ أربعين فما فوقها جمعة"^(١)، واستأنس الشافعيُّ بمذهب عمر بن عبد العزيز، وانضمَّ إليه أنه لم يعتبر أحدٌ زيادة على أربعين، فكان هذا الاتِّقاء بالاحتياط. هذا كلام الغزالي.

وفي "النهاية" لإمام الحرمين نحوه.

فانظر إلى هذا المُستند المُركَّب من ثلاثة أمور:

الأول: حديثٌ ضعيفٌ لا تقومُ به الحجَّة مع أنه مُعارضٌ بحديثٍ آخر، ومع كون هذا الحديث غير مُصرَّحٍ برفعه، والحديث المُعارض له مُصرَّحٍ برفعه، وإذا قايست بين الحَدِيثَيْن من جهة الإسناد كان إسنادُ الحديث المُعارض أمثل من إسنادِ هذا الحديث.

والأمر الثاني: مذهبُ تابعيٍّ، والشافعيُّ ﷺ لا يحتجُّ بمذهبِ الصَّحابيِّ فضلاً عن التابعيِّ، ثمَّ هو مُعارضٌ بما حُكي عن غيره من التابعين.

والثالث: الأمرُ المنضمُّ إليه. ولا حُجَّة فيه مع بطلانه في نفسه، فإنَّه قد ثبت

(١) ضعيفٌ جداً لا يصحُّ. وقد تقدَّم تخريجه. ص (٢١).

اعتبارُ الزيادة على الأربعين عن عمر بن عبد العزيز. كما تقدّم.

والروايتان عنه في سنن البيهقي.

فأخرج عن سليمان بن موسى ، "أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل الميَاه فيما بين الشام إلى مكة: جَمَعُوا إِذَا بَلِغْتُمْ أَرْبَعِينَ"^(١).

وأخرج عن أبي المَلِيح الرَّقِّي قال: "أَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِذَا بَلَغَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ أَرْبَعِينَ رَجُلًا فَلْيُجْمَعُوا"^(٢).

وأخرج عن معاوية بن صالح قال: "كُتِبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: أَيُّمَا قَرْيَةٍ اجْتَمَعَ فِيهَا خَمْسُونَ رَجُلًا فَلْيَوْمُّهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ، وَلِيخْطُبَ عَلَيْهِمْ. لِيُصَلَّ بِهِمِ الْجُمُعَةَ"^(٣).

(١) أخرجه الإمام الشافعي في "الأم" (٢١٩/١) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٨/٣) وفي "المعرفة" (١٧١٤) قال: أخبرني الثقة عن سليمان بن موسى به. ولا يُعرف من هذا الثقة عند الإمام رحمه الله. وإن كان الغالب أنه إبراهيم بن محمد الأسلمي. الضعيف، والله أعلم.

(٢) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٨/٣) من طريق أبي عثمان سعيد بن عبد العزيز الحلبي ثنا أبو نعيم الحلبي. يعني عبيد بن هشام ثنا أبو المَلِيح به. ورجاله لا بأس بهم.

(٣) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٨/٣) من طريق قتيبة بن سعيد ثنا الليث بن سعد عن معاوية به.

ويوافق اشتراط الخمسين. ما أخرجه الطبراني في "الكبير". والدارقطني عن أبي أمانة قال: قال رسول الله ﷺ: "الجمعة على الخمسين رجلاً. وليس على ما دون الخمسين جمعة". ولفظ الدارقطني "على الخمسين جمعة". ليس فيما دون ذلك" (١).

ورجاله ثقات. لكن يُحتمل أن فيه انقطاعاً بين معاوية بن صالح قاضي الأندلس وبين عمر بن عبد العزيز. توفي عمر سنة ١٠١. وتوفي معاوية سنة ١٥٨. وقيل: بعد السبعين. ولم أر من نص على ولادة معاوية. أو سنه حال وفاته. والله أعلم.

(١) أخرجه الدارقطني في "السنن" (٣٠٧/٢) والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤٤/٨) وابن عدي في "الكامل" (٣٦٤/٢) وأبو بكر النجاد كما في "المغني" (٢٤٣/٢) لابن قدامة من طرق عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمانة.

قال الدارقطني: جعفر بن الزبير متروك. انتهى.

قال غندر: رأيت شعبة راكباً على حمار. فقيل له: أين تريد يا أبا بسطام؟ قال: أذهب فأستعدي على هذا. - يعني جعفر بن الزبير - وضع على رسول الله ﷺ أربعاً حديث كذب.

وقال أحمد: اضرب على حديث جعفر.

وقال ابن حبان: يروي عن القاسم وغيره أشياء موضوعة، وكان ممن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيهاً بالوضع. تركه أحمد ويحيى، وروى جعفر عن القاسم عن أبي أمانة نسخة موضوعة. قلت: [ابن حجر] منها "الجمعة واجبة على خمسين ليس على دون خمسين جمعة". وله "الذين يحملون العرش يتكلمون بالفارسية". وله "لو استطعت أن أوارى عورتي من شعائري لفعلت". ونقل ابن الجوزي الإجماع على أنه متروك.

لكنه ضعيف، ومع ضعفه فهو مُحتملٌ للتأويل؛ لأنَّ ظاهره أنَّ هذا العدد شرطٌ للوجوب لا شرطٌ للصحة، فلا يلزم من عدم وجوبها على مَنْ دون الخمسين عدم صحتها منهم.

وعندي أنَّ الروایتين الواردتين عن عمر بن عبد العزيز ليستا باختلاف قولين له، بل المراد منهما، ومن حديث أبي أمامة المذكور، ومن حديث جابر الذي احتجوا به للأربعين، ومن الأثر الذي أخرجه البيهقي عن عبید الله بن عبد الله بن

تهذيب التهذيب (٢/٩١).

تكميل: استدلل أصحاب هذا القول أيضاً بما أخرجه أبو بكر أحمد بن سليمان النجاد كما في "تفسير القرطبي" (١١٣/١٨): قُرئ على عبد الملك بن محمد الرقاشي وأنا أسمعُ حدَّثني رجاء بن سلمة قال: حدَّثنا أبي قال: حدَّثنا رُوْحُ بنُ غطيف الثقفِي قال: حدَّثني الزُّهري عن أبي سلمة قال: "قلتُ لأبي هريرة على كم تجبُّ الجمعة من رجلٍ؟ قال: لَمَّا بلغ أصحابُ رسولِ الله ﷺ خمسين رجلاً جمَّع بهم رسولُ الله ﷺ".

وهذا حديثٌ باطلٌ سنداً ومتناً.

أمَّا السند فروح بن غطيف.

قال أبو حاتم عنه كما في "الجرح" (٣/٤٩٥): ليس بالقوي مُنكرُ الحديثِ جدًّا.

وقال ابنُ حبان في "المجروحين" (١/٢٩٨): كان يروي المَوضوعاتِ عن الثقات. لا تحلُّ كتابةُ حديثه. ولا الروايةُ عنه. انتهى.

أمَّا بطلان المتن. فإنَّ النبي ﷺ لم يُقمها في مكَّة قطعاً. ولَمَّا هاجرَ إلى المَدِينة كان أصحابُه أكثرَ من هذا العددِ بكثير. والله أعلم.

عتبة قال: "كل قرية فيها أربعون رجلاً فعليهم الجمعة"^(١)، بيان شرط المكان الذي تصح فيه الجمعة لا العدد الذي تنعقد به.

فإن الجمعة لا تصح في كل مكان بل في مكان مخصوص، إمام مصر. قال علي^{رضي الله عنه}: "لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع"^(٢). وإما بلد أو قرية، ولا تصح في

(١) أخرجه الشافعي في "مسنده" (٢٤٢) ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٢٦/٢) أخبرنا

إبراهيم بن محمد، حدّثني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن أبيه، عن عبّيد الله به.

وإبراهيم بن محمد. اتهمه يحيى بن سعيد وغيره.

وقال الإمام أحمد: لا يكتب حديثه. ترك الناس حديثه، كان يروي أحاديث منكراً لا أصل لها،

وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه. "تهذيب التهذيب" (١٣٧/١).

وعبد العزيز بن عمر.

قال ابن حجر في "التقريب": صدوقٌ يخطئ.

تنبيه: وقع في المخطوط (عن عبد الله بن عنبسة) وهو خطأ، والتصويب من الحاوي. ومن

مصادر التخريج.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٥١٧٦، ٥١٧٧) والطحاوي في "أحكام القرآن" (٢١٠) وفي

"شرح مشكل الآثار" (١٨٨/٣) وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٠٥٩) وابن الجعد في "مسنده"

(٢٩٩٠) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٥٤/٣) وأحمد بن عليّ المروزي في "الجمعة وفضلها"

(٦٩) وابن المنذر في "الأوسط" (١٧٤٨) من طرق عن سعد بن عبّيدة عن أبي عبد الرحمن

السلمي عن عليّ^{رضي الله عنه}.

قال ابن حجر في "الدراية" (٢١٤/١) وفي "فتح الباري" (٤٥٧/٢): إسناده صحيح.

=

فضاءٍ ولا صحراء، فأريد بالأحاديث والآثار المذكورة بيان المكان الذي يصلح أن يُسمَّى بلداً أو قريةً حتى تصح إقامة الجمعة فيه. مع قطع النظر عن عدد من يصلي^(١).

ولا يصلح أن يُسمَّى بلداً أو قريةً إلا ما كان فيها من الرجال قاطناً جمَعَ نحو الأربعين والخمسين وما شاكل ذلك، فذكرُ عمرَ في أحد كتبه "الأربعين"، وفي بعضها "الخمسين". كلُّ منهما على وجه المِثال لا التحديد بالعدد المخصوص.

ويُفيد هذا. أنه إذا قطنَ في مكانٍ نحو هذا العدد صحَّ أن تُقام به الجمعة، ثم إن أقامها أقل من هذا العدد. وهم بعض من فيها صحَّت منهم.

ويؤيد هذا التأويل الذي ظهر لي. وأنه هو المراد ما أخرجه البيهقي عن جعفر بن برقان قال: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي الكندي: انظر كل قرية أهل قرار ليسوا بأهل عمود ينتقلون. فأمر عليهم أميراً. ثم مره فليجمع

قال الأزهري في "تهذيب اللغة" (٨/٢٥٢): قال أبو عبيد: قال الأصمعي: التَّشْرِيقُ صَلَاةُ الْعِيدِ،

وإنما أخذ من شروق الشمس، لأن ذلك وقتها. قال: وأخبرني شعبة، أن سماك بن حرب قال له

في يوم عيد: اذهب بنا إلى المشرق. يعني: المصلى. وفي ذلك يقول الأخطل:

وبالهدايا إذا احمرت مدارعها في يوم ذبح وتشريق وتنحار. انتهى

(١) كذا في المخطوط. وفي مطبوع "الحاوي" (يصلح).

٣٢" (١).

وأخرج عن الوليد بن مسلم قال: سألت الليث بن سعد فقال: "كلُّ مدينةٍ أو قريةٍ في جماعةٍ وعليهم أميرٌ أمروا بالجمعة فليجمع بهم، فإنَّ أهلَ الإسكندرية، ومدائنَ مصر، ومدائنَ سواحلها كانوا يُجمعون الجمعة على عهدِ عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان بأمرهما. وفيها رجالٌ من الصحابة" (٢).
وأخرج عن عبد الله بن عمر "أنه سُئِلَ عن القرى التي بين مكة والمدينة. ما ترى في الجمعة فيها؟ قال: نعم. إذا كان عليهم أميرٌ فليجمع" (٣).

(١) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٨/٣) من طريق سفيان، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٠٦٩) عن وكيع كلاهما عن جعفر به.

ورواته ثقات.

(٢) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٧٨/٣) من رواية أبي عامرٍ موسى بن عامر ثنا الوليد به. وهو مُعْضَلٌ.

(٣) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٣١/٢) من طريق شيبان حدَّثني مولى لآلِ سعيد بن العاص، أنه سأل عبد الله بن عمر فذكره. ومولى آل سعيد مجهولٌ.

وأخرج عبد الرزاق في "المصنف" (٥١٨٥) ومن طريقه ابنُ المُنذر في "الأوسط" (١٧٠٢) عن عبد الله بن عمر العمري عن نافعٍ عن ابنِ عمر "أنه كان يرى أهلَ الميَّاه بين مكة والمدينة يُجمعون فلا يعيبُ ذلك عليهم".
وصحَّحه ابنُ حجر في "الفتح" (٣٨٠/٢).

=

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَيضاً أَنَّهَا ذُكِرَتْ لِبَيَانِ الْمَكَانِ الصَّالِحِ لَا الْعَدَدِ الْحَاضِرِ، أَنَّ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الَّذِي اسْتَدَلُّوا بِهِ لِلْأَرْبَعِينَ عَطْفًا عَلَى جُمُعَةٍ وَفَطْرٍ وَأُضْحَى^(١). فلو كان الحديثُ لبيانِ اشتراطِ الأربعين في الجمعة، وأنها لا تصحُّ مِمَّنْ

وأخرج ابنُ أبي شيبة في "المصنف" (٥٠٦٨) ومسدد كما في "المطالب العلية" (٢٣٧/١) وابنُ حزم في "المحلى" (١٣٦/٣) عن عطاء بنِ أبي ميمونة عن أبي رافع، "أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه كتبَ إلى عمر بنِ الخطاب. وهو بالبحرين. يسأله عن الجمعة. فكتبَ إليه عمر: أنْ جَمَعُوا حَيْثُ مَا كُتِمَ".

قال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (١٧٤/٦): قال أحمد: إسناده جيد.

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٣٨٠/٢) وصحَّحه ابنُ خزيمة.

قال ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٢٠٩/٢٤): والذي عليه الجمهور كمالك والشافعي وأحمد. أنَّ الجمعة تُقامُ في القرى؛ لأنَّ في الصَّحيح [البخاري ٨٥٢] عن ابنِ عباسٍ أنه قال: "أولُ جُمُعَةٍ جُمِّعَتْ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ جُمُعَةِ الْمَدِينَةِ بِجَوَائِي قَرْيَةً مِنْ قُرَى الْبَحْرَيْنِ". وكان ذلك على عهدِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم حينَ قَدِمَ عَلَيْهِ وَفَدَّ عَبْدِ الْقَيْسِ.

ثمَّ ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ قَوْلَ عُمَرَ. وَأَثَرَ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورِينَ.

ثم قال: وأما قولُ عليٍّ رضي الله عنه: "لا جُمُعَةٌ وَلَا تَشْرِيْقُ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ". فلو لم يكن له مُخَالَفٌ لِحَاجِزٍ أَنْ يُرَادَ بِهِ أَنَّ كُلَّ قَرْيَةٍ مِصْرٌ جَامِعٌ. كَمَا أَنَّ الْمِصْرَ الْجَامِعَ يُسَمَّى قَرْيَةً. وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ مَكَّةَ قَرْيَةً، بَلْ سَمَّاهَا أُمَّ الْقُرَى. بَلْ وَمَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ مَكَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: {وَكَأَيْنَ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْتِكَ أَهْلَكَنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ}. وَسَمَّى مِصْرَ الْقَدِيمَةَ قَرْيَةً بِقَوْلِهِ: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا. وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا}. ومثله في القرآن كثيرٌ، والله أعلم. انتهى كلامه.

دونهم للزم مثل ذلك أيضاً في الفطر والأضحى، فكان يُشترط في صحتها حضور الأربعين. ولا يصحان ممن دونهم، وليس كذلك.

فعلِمَ أنَّ المراد بيان المكان الذي يصلح لمشروعية إقامة الجمعة والأعياد فيه. بحيث يُؤمرُ أهله بذلك وبالاجتماع له، ثمَّ أيُّ جمعٍ أقام الجمعة صحَّ ذلك منهم، وأيُّ جمعٍ أقام الأعياد صحَّ ذلك منهم^(١).

(١) قال محي الدين النووي الشافعي في "روضة الطالبين" (٧٠ / ٢): المذهب والمنصوص في الكتب الجديدة كلها، أنَّ صلاة العيد تُشرع للمنفرد في بيته أو غيره، وللمسافر والعبد والمرأة، وقيل: فيه قولان. الجديد: هذا. والقديم: أنه يُشترط فيها شروط الجمعة من اعتبار الجماعة، والعدد بصفات الكمال، وغيرهما، إلا أنه يجوز فعلها خارج البلد، ومنهم من منعه، ومنهم من جوزها بدون الأربعين على هذا، وخطبتها بعدها. ولو تركت الخطبة، لم تبطل الصلاة. وإذا قلنا بالمذهب، فصلها المنفرد، لم يخطب على الصحيح. وإن صلاها مسافرون، خطب إمامهم. انتهى.

وقال ابن قدامة الحنبلي في "المغني" (٢٩١ / ٢): فصل: ويُشترط الاستيطان لوجوبها؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يصلها في سفره. ولا خلفاؤه. وكذلك العدد المُشترط للجمعة؛ لأنها صلاة عيد، فأشبهت الجمعة. وفي إذن الإمام روايتان: أصحُّها، ليس بشرط.

ولا يُشترط شيء من ذلك لصحتها، لأنَّها تصحُّ من الواحد في القضاء، وقال أبو الخطاب: في ذلك كلُّه روايتان. وقال القاضي: كلامُ أحمد يقتضي روايتين:

إحداهما: لا يُقام العيد إلا حيث تُقام الجمعة. وهذا مذهب أبي حنيفة إلا أنه لا يرى ذلك إلا في مصر، لقوله: "لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع".

والثانية: يُصلِّيها المنفرد والمسافر، والعبد والنساء، على كلِّ حالٍ. وهذا قولُ الحسنِ والشافعي،

=

ومما يؤيد ذلك أيضاً التعبير بـ (في) حيث قيل "في كل أربعين الجمعة".
دون (من) وسائر حروف الجرّ. فدلّ على أنّ المراد بالعدد إيقاعها فيهم لا
منهم. ولا بدّ، وذلك صادق بأيّ جمع أقاموها في بلد استوطنه أربعون.
وهذا استنباط حسنٌ دقيقٌ.

والحاصل أنّ الأحاديث والآثار دلّت على اشتراط إقامتها في بلد يسكنه عددٌ
كثيرٌ بحيث يصلح أن يُسمّى بلداً، ولم تدلّ على اشتراط ذلك العدد بعينه في
حضورها لتنعقد، بل أيّ جمع أقاموها صحّت بهم، وأقلّ الجمع ثلاثة غير
الإمام. فتنعقد بأربعة أحدهم الإمام.
هذا ما أدّاني الاجتهاد إلى ترجيحه.

وقد رجّح هذا القول المُرزنيّ. كما نقله عنه الأذرعيّ في "القوت" (١). وكفّى به

لأنّه ليس من شرطها الاستيطان فلم يكن من شرطها الجماعة، كالنوافل، إلّا أنّ الإمام إذا
خطب مرةً، ثمّ أرادوا أن يصلّوا، لم يخطبوا وصلوا بغير خطبة، كي لا يؤدّي إلى تفريق الكلمة،
والتفصيل الذي ذكرناه أولى ما قيل به، إن شاء الله تعالى. انتهى.

(١) كتابه "قوت المحتاج في شرح المنهاج". مطبوع في ١٢ مجلداً. للشيخ شهاب الدّين أحمد بن
حمدان الأذرعيّ. المتوفى سنة ٧٨٣ هـ.

والمُرزنيّ هو: أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المصري، تلميذ الشافعيّ. ولد سنة
١٧٥ هـ وهو خالّ أبي جعفر الطحاوي. كان فقيهاً عالمًا راجح المَعرفة، جليل القدر في النظر،
عارفاً بوجه الكلام والجدل. وحسن البيان، مُقدِّماً في مذهب الشافعيّ، وله على مذهب الشافعيّ

=

سَلَفًا فِي تَرْجِيحِهِ، فَإِنَّهُ مِنْ كِبَارِ الْآخِذِينَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ. وَمِنْ كِبَارِ رُؤَاةِ كُتُبِهِ الْجَدِيدَةِ، وَقَدْ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى تَرْجِيحِ الْقَوْلِ الْقَدِيمِ، وَرَجَّحَهُ أَيْضًا مِنْ أَصْحَابِنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمُنْذِرِ فِي "الْإِشْرَافِ"، وَنَقَلَهُ عَنْهُ النَّوَوِيُّ فِي "شَرْحِ الْمُهَذَّبِ".
 قَالَ الْمَاورِدِي فِي "الْحَاوِي"^(١): قَالَ الْمُزْنِي: احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِمَا لَا يُثْبِتُهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ جَمَعَ بِأَرْبَعِينَ". انْتَهَى.
 وَهَذَا هُوَ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الرَّافِعِيُّ فِي "الشَّرْحِ"^(٢).

كُتِبَتْ كَثِيرَةٌ، لَمْ يَلْحَقْهُ أَحَدٌ فِيهَا. مَاتَ بِمِصْرَ. ٢٦٤ هـ

مَغْنِي الْأَخْيَارِ (٥٨/١) لِلْعَيْنِيِّ. وَسِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٤٩٣/١٢) لِلذَّهَبِيِّ.

(١) "الْحَاوِي الْكَبِيرُ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ" (٢/٤١٠). لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ.

وَتَقَدَّمَ تَرْجُمَةَ الْمَاورِدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ. ص (٨)

(٢) أَي "فَتْحِ الْعَزِيزِ شَرْحِ الْوَجِيزِ". وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ أَيْضًا "الشَّرْحُ الْكَبِيرُ".

لِلْعَلَامَةِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْفَضْلِ. إِمَامِ الدِّينِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِيِّ الْقَزْوِينِيِّ. ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَقَالَ: أَظُنُّ أَنِّي لَمْ أَرْ فِي بِلَادِ الْعَجَمِ مِثْلَهُ. وَكَانَ ذَا فَنُونٍ، حَسَنَ السِّيَرَةِ. صَنَّفَ "شَرْحَ الْوَجِيزِ" فِي بَعْضَةِ عَشْرِ مَجْلَدًا لَمْ يُشْرَحِ الْوَجِيزُ بِمِثْلِهِ. وَتَوَفَّى بِقَزْوِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَنَةَ ٦٢٣ هـ. الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ (٦/٤٢٢) لِلصَّفْدِيِّ.

وَقَدْ خَرَّجَ أَحَادِيثَهُ ابْنُ الْمَلْقَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ "الْبَدْرِ الْمَنِيرِ فِي تَحْرِيجِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ". وَهُوَ مَطْوُورٌ. وَفِيهِ تَكَرَّرَ. كَمَا قَالَ ابْنُ حَجْرٍ، ثُمَّ لَخَّصَهُ تَلْمِيذُهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الشَّهِيرِ "التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ".

=

وقال الحافظ ابن حجر في تخرجه: لم أره، ثم أورد حديث كعب. وقال: إنه لا دلالة فيه.

ثم قال الماوردي: وقد قُدِحَ في حديث كعب بأنه مُضطربٌ لا يصح الاحتجاج به، لأنه يُروى تارة، أن مُصعباً صَلَّى بالناس، ويُروى تارة أخرى، أن أسعد بن زُرارة صَلَّى بهم، ورُوي تارة بالمدينة، وتارة ببني بياضة، فلأجل اضطرابه واختلاف روايته لا يصح الاحتجاج به^(١).

قلت: ومن اضطرابه أنه رُوي أنهم كانوا أربعين، ورُوي أنهم كانوا اثني عشر.

وأما كتاب الوجيز. فهو للغزالي رحمه الله. وقد تقدمت ترجمته. ص (٢٨).

(١) هذه الدعوى فيها نظر.

فهما حديثان مُستقلان. كما تقدم. ص (٢٢) فلا يحسن الجزم بالاضطراب لاختلاف المخرج. حتى لو اتحد المخرج. وأمكن الجمع فيؤخذ به.

أما الاختلاف في الإمام.

فتقدم قول الحافظ ابن حجر: ويُجمعُ بينه وبين حديث كعب. بأن أسعد كان أميراً، وكان مصعبُ إماماً. كما نقله السيوطي في هذه الرسالة.

وأما الاختلاف في المكان فلا يضُرُّ. فهو في الأصل في نقيع الخَضَمات. ومن قال بالمدينة فقد قصد الجهة أو المنطقة عموماً وما يتبعها من قرى ومزارع.

أو يُحمل على التعدد. فتكون الصلاتان وقعتا في وقت واحد في نقيع الخَضَمات مع أسعد. وفي داخل المدينة مع مُصعب. أو أن صلاة أسعد قبل قدوم مُصعب. كما جزم بذلك ابن رجب.

وتقدم كلامه ص (٢٣).

كما تقدّم^(١).

ثمّ قال الماوردي: ومن الدليل ما روى سليمان بن طريف عن مكحول عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: "إذا اجتمع أربعون رجلاً فعليهم الجمعة". وهذا الحديث أورده صاحب "التتمة"^(٢)، ثمّ الرافعي. وقال الحافظ ابن حجر في "تخرجه": لا أصل له^(٣). وأورد الرافعي وغيره حديث أبي أمامة، أن النبي ﷺ قال: "لا الجمعة إلا بأربعين".

قال الحافظ ابن حجر أيضاً: ولا أصل له.

(١) الاختلاف في العدد كان في حديثين مستقلين. كما تقدّم.

ففي حديث كعب في تجميع أسعد بن زُرارة كانوا أربعين. ولم يختلفوا في ذلك. وفي حديث أبي مسعود في تجميع مُصعب كانوا اثني عشر. فاختلف المخرج. وحديث أبي مسعود الصواب فيه الإرسال. كما تقدّم. ويُمكنُ حملُه على التعدّد. فلا يُصار إلى دعوى الاضطراب. والله أعلم.

(٢) أي كتاب "تتمة الإبانة عن أحكام فروع الديانة". لأبي سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي النيسابوري المتولّي شيخ الشافعية.

قال الذهبي في "السير" (١٨ / ٥٨٥): كتابه "التتمة" تمّم به "الإبانة" لشيخه أبي القاسم الفوراني، فعاجلته المنية عن تكميله، انتهى فيه إلى الحدود. مات ببغداد سنة ٤٧٨ كهلاً، وله ٥٢ سنة رحمه الله. انتهى كلامه.

(٣) "التلخيص الحبير" (٢ / ٥٦) للحافظ ابن حجر.

وقال ابنُ الرفعة^(١) في "الكفاية": إن انتفت الأدلة المنصوصة على اعتبار الأربعين قلنا: الأصل الظهر تماماً^(٢)، وإنما يرد إلى ركعتين بشرائط منها العدد. وأصله مشروطٌ بالإجماع، ولم يُنقل عن الشارع لفظٌ صريحٌ في التقدير، وفهم منه طلبُ تكثير الجماعة، لأنَّه لم يشرع جمعيتين في بلدٍ فأكثر. كما في غيرها من الصلوات، وأكثر ما قيل فيه أربعون. فأخذنا به احتياطاً.

ثم قال: وقد اعترض بعضهم على هذا بأنَّ الإمامَ أحمدَ اشترطَ في عقدها خمسين في أحدِ قَوْلَيْهِ.

قلتُ: وحاصل ما ذكره ابنُ الرفعة، أنه لم يوجد دليلٌ من النصِّ على اعتبار الأربعين. فعَدَلْ إلى هذه الطريقة من الاستدلال.

وهذا هو الذي عوَّل عليه الماورديُّ، وإمامُ الحرمين، والغزالي، وغيرهم،

(١) أحمد بن محمد بن علي بن مربع المصري الشافعي. الشيخ نجم الدين ابن الرفعة. ولد سنة ٦٤٥. اشتهر بالفقه إلى أن صار يُضرب به المثل. وكان إذا أُطلق الفقيه انصرف إليه بغير مُشارك. مع مشاركته في العربية والأصول. وعَمِل "الكفاية في شرح التنبيه". ففاق الشروح. مات ليلة الجمعة ثامن عشر شهر رجب. سنة ٧١٠ هـ.

"البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع" (١/١٠٨) للشوكاني.

(٢) وقع في "الحاوي" (٧١/١) (عاما). وليست واضحة في المخطوط والتصويب من كتاب "كفاية النبيه في شرح التنبيه" (٤/٣٣٠) لابن الرفعة.

وتبعهم الرافعي والنووي.

خاتمة: اعلم أن ترجيحنا لهذا القول أولى من ترجيح المتأخرين جواز تعدد الجمعة، فإنه ليس للشافعي نص بجواز التعدد أصلاً لا في الجديد، ولا في القديم، وإنما وقع منه في القديم سكوت فاستنبطوا منه رأياً بالجواز، ثم زادوا فرجحوه على نصوصه في الكتب الجديدة، وهو نفسه قد قال: لا ينسب لساكٍ قول، فكيف ينسب إليه قول من سكوته. ويرجح على نصوصه المصرحة بخلافه؟!.

وأما الذي نحن فيه. فإنه نص له صريح، وقد اقتضت الأدلة ترجيح فرجحناه فهو في الجملة قول له قام الدليل على ترجيحه على قوله الثاني فهو أولى ممن ترك نصه بالكلية، وذهب إلى ترجيح شيءٍ خلافه لم ينص عليه البتة. ثم يصير هذه المسألة أسوة بالمسائل التي صحح فيها النووي القول القديم كمسألة امتداد وقت المغرب إلى مغيب الشفق. ومسألة تفضيل غسل الجمعة على غسل الميت، ومسألة صوم الولي عن قريبه الميت. وأشبه ذلك.

تمت (١)

(١) انتهت من التعليق عليها وتحقيقها يوم السبت الموافق ٢٥/٥/١٤٤٢ هـ

